

موارد الأسماء النبوية: دراسة وصفية تحليلية The Resources the Prophetic Names: An Analytical Descriptive Study

مصطفى الأمين الجكني Moustapha Al Amin
Islamic Science University of Malaysia (USIM)
moustapha@usim.edu.my

الملخص

هذا البحث محاولة للكشف عن الموارد التي أخذ منها العلماء الأسماء النبوية؛ وتكمن أهمية البحث في تعلقه بجانب الأسماء النبوية التي لا تؤخذ دون دليل شرعي، فهي ضمن النطاق العام للحديث النبوي، ويهدف البحث إلى التعريف بالأسماء النبوية، وتحديد المعايير التي يصح اعتمادها، والوقوف على ميطان الخطأ فيها، وجمع الموارد الأسمائية عند المؤلفين في الأسماء النبوية، ومعرفة ترتيب هذه الموارد من حيث الصحة، وقد انتهجت فيه المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ببيان الموارد ومراتبها وطرق اشتقاقها، والتثبت من صحة الموارد، وسبل تقويمها، وخلص البحث إلى أربعة معايير لاعتماد الأسماء النبوية، وهي: صحة المورد الأسمائي، وصحة الاشتقاق، وضبط النقل، وعدم إيهام النقص، وحصر الموارد الأسمائية في ثمانية موارد، وهي: النص القرآني الصريح، ولازم النص القرآني، والقراءات الشاذة، والحديث المقبول، والحديث المردود، والآثار الموقوفة والمقطوعة، والتوراة والإنجيل وسائر الكتب السابقة، والأشعار التي مدح أو رثي بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم رتب الموارد حسب قوتها وثبوتها على خمس رتب، وهي: الاسم العلم عليه صلى الله عليه وسلم، ثم ما كان مورده قرآنياً صريحاً، ثم ما صح من القراءات الشاذة وما كان مورده حديثاً مقبولاً، ثم ما مُدح به صلى الله عليه وسلم في حضرته من الأشعار وما رثي به من أصحابه العارفين به، ثم ما ورد في الكتب السابقة من أسمائه وأوصافه مما اعتد به أهل هذا الشأن وقبلوه، وأوصى بالعناية بتحقيق المخطوط من كتب الأسماء النبوية، ومزيد البحث في الاستدلال للأسماء المعتبرة.

الكلمات المفتاحية: الأسماء، النبوية، موارد، اسم، النبي.

Abstract

This research is an attempt to reveal the resources from which scholars took the prophetic names; the importance of the research lies in its relation to the prophetic names that are not taken without legal evidence, since they are within the general scope of the prophetic hadith, the research aims to identify the prophetic names, determine the valid criteria to be adopted, identify the suspicions in their error, to collect the nominal resources of the authors in the prophetic names, knowledge of these resources order in terms of validity, I have adopted the descriptive analytical approach explaining the resources and their ranks and their derivational methods, verifying the resources' validity, ways of evaluating. The result of research has concluded with four criteria to verify the prophetic names which are including validity of names' resources, validity of derivation, confirmation of narration, and to not indicate inappropriate meanings. Also, It limited the nominal resources in eight resources including the explicit Qur'anic text, related to Qur'anic text, anomalous Qur'anic recitation, accepted hadith, rejected hadith, mauquf and maqthu traditions, Bible and Gospel and previous books, and the poems that praised or lamented Prophet ﷺ. Moreover, the research arranged the resources according to their strength and reliability into five ranks which are proper names of prophet ﷺ, names mentioned explicitly in Qur'an, names mentioned in valid and confirmed anomalous Qur'anic recitation and accepted hadith, names mentioned in poems that praised or lamented Prophet ﷺ by his companions, and then names and descriptions that mentioned in previous books and commonly accepted by scholars in this filed. The research recommended the careful investigation of the manuscript in the books of the prophetic names, and further research into the inference of the considered names.

Keywords: Names, Prophetic, Resources, Name, Prophet.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وإمام المتقين،
وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد حظيت الأسماء النبوية بعناية العلماء قديماً وحديثاً، واهتم المؤلفون في الشمائل والخصائص النبوية بجمعها وبيان معانيها والاستدلال لها، على اختلاف مناهجهم ووجهاتهم ومقاصدهم في ذلك، فمنهم من عني بالأسماء المشهورة التي اتفق عليها أكثر أهل العلم، ومنهم من عني بجمع كل ما يمكن عدُّه اسماً، ومنهم من اعتنى بالاستدلال للأسماء ونقدها، ومنهم من اعتنى بتفسيرها وإيضاح معانيها، وفي كلِّ خيرٍ، (Al-Jakanī, 1442h).

إلا أن العناية بالاستدلال -والذي قد يعبر عنه بمورد الاسم- لم تنل النصيب الكافي من البحث، واختلط فيها المورد القرآنيُّ بالحديثيِّ صحيحاً أو ضعيفاً أو موضوعاً، والنقل عن الكتب السابقة وغيرها، فكان ذلك مما دعاني لبحث هذه المسألة، وبيان الموارد الأسمائية، ما يعوّل عليه منها وما لا يعوّل عليه، وبالله التوفيق، ومنه العصمة، وعليه المتكلُّ.

مشكلة البحث

لا شك في كون الأسماء النبوية مما لا يصحُّ الاجتهادُ فيه والتصرفُ دون دليلٍ شرعيٍّ عليه، ولولا ذلك لما أمكن جمعُ أسمائه صلى الله عليه وسلم، لكثرة خصاله الشريفة، ومناقبه المنيفة، ومع ذلك فإن من اعتنى بجمع الأسماء مُورداً الموردَ الشرعيَّ لها لم يميّز بين مراتب الموارد ولم يشر إلى تفاوتها، فجعلها كلّها على مرتبةٍ واحدةٍ، والأمثلة على ذلك في جميع كتب الأسماء التي عنيت ببيان الموارد، ككتاب المنبي في أسماء النبي صلى الله عليه وسلم، لابن فارس (ت395)، وكتاب إبداء الحفا للحراي (ت638هـ)، وكتاب تلخيص مختصر المستوفى لابن العشاب (ت852هـ)، وكتاب تذكرة المحبين للرصاع (ت894هـ)، وكتابي النهجة السوية والرياض الأنيقة، للسيوطي (ت911هـ)، وكتاب الاصطفا وشرحه الوفا للبلقيني (كان حياً 923هـ)، وكتاب الغسول لابن أطفيش (ت1332هـ)، وغيرها. وهذا البحثُ محاولةٌ لتمييز هذه المراتب من حيث القوة والصحة، وبيان ما يعوّل عليه منها مما لا يعوّل عليه.

يمكن التوصلُ إلى حلِّ مشكلة البحث من خلال الإجابة عما يأتي:

أسئلة البحث

1. ما المقصود بالأسماء النبوية؟ وما أقسامها؟
2. ما المعايير التي يصح اعتمادها في الاسم النبوي؟ وما مظان الخطأ فيه؟
3. ما الموارد التي أخذ بها المؤلفون في الأسماء النبوية؟
4. ما ترتيب هذه الموارد من حيث الصحة؟ وما الذي يعول عليه منها والذي لا يعول عليه؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى ما يأتي:

1. التعريف بالأسماء النبوية وتقسيماتها.
2. تحديد المعايير التي يصح اعتمادها في الاسم النبوي، والوقوف على مظان الخطأ فيه.
3. جمع الموارد التي أخذ بها المؤلفون في الأسماء النبوية.
4. معرفة ترتيب هذه الموارد من حيث الصحة، وما يعول عليه منها مما لا يعول عليه.

أهمية البحث

يتعلق البحث بجانب الأسماء النبوية التي لا تؤخذ دون دليل شرعي، فهي ضمن النطاق العام للحديث النبوي، فلا يقبل فيه الموضوع ولا شديد الضعف الواهي، ومعرفة الأسماء النبوية من جوانب الاعتقاد المهمة، فهي متعلقة بمبحث النبوات، ما يجب وما يجوز وما يستحيل على النبي صلى الله عليه وسلم، كما أنها مفاتيح التعرف على شمائله صلى الله عليه وسلم وفضائله، والوقوف على ما اختصه به مولاه وما جبله عليه من كريم الخصال، ولا ريب أن الزيادة في معرفته صلى الله عليه وسلم تبعث على الزيادة في محبته، والتخلق بأخلاقه، والتمسك بسنته.

حدود البحث

كُتِبَت الأسماء النبوية التي اعتنت ببيان الموارد للأسماء، والذي تيسر الوقوف عليه منها على قسمين:

الأول: قسم أفرد في بيان الأسماء، وهي سردًا: المنبني في أسماء النبي صلى الله عليه وسلم، لابن فارس أحمد اللغوي (ت395): وهو مطبوع بعنوان: أسماء رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعانيها، وإبداء الخفا في شرح أسماء المصطفى صلى الله عليه وسلم لأبي الحسن علي بن أحمد الحرالي (ت638هـ)، وتلخيص مختصر المستوفى في أسماء المصطفى صلى الله عليه وسلم، لابن العشاب (ت852هـ)، وأصله كتاب المستوفى لابن دحية الكلبي (ت633هـ)⁽¹⁾، وتذكرة المحبين في أسماء سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم، للرصاع (ت894هـ)، والنهجة السوية في الأسماء النبوية، والرياض الأنيقة في شرح أسماء خير الخليقة صلى الله عليه وسلم، كلاهما للسيوطي (ت911هـ)، والاصطفا وشرحه الوفا بشرح الاصطفا لعبد الباسط البلقيني (كان حيًا 923هـ)، والغسول في أسماء الرسول، لحمد بن يوسف بن أطفيش الجزائري (ت1332هـ)، وأسماء النبي صلى الله عليه وسلم في القرآن والسنة لعاطف قاسم أمين المليجي، وإرشاد العقول فيما تيسر جمعه من أسماء الرسول صلى الله عليه وسلم، للدكتور المهندس موسى محمود شومان، والموفى في معرفة أسماء ونعوت المصطفى صلى الله عليه وسلم، لمحمد خروبوات، وأسماء النبي صلى الله عليه وسلم، لخالد فهمي.

والثاني: قسم أوردت الأسماء فيه ضمناً، وهي: عارضة الأحوزي شرح سنن الترمذي، للقاضي ابن العربي (ت543هـ): وقد أورد الأسماء النبوية في شرحه لحديث «إِنَّ لِي أَسْمَاءَ، أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحْمَدُ» الحديث (Al-Bukhārī, 1422)، وذكر مثل ذلك في كتابه أحكام القرآن (Ibn Al-Arabī, 1429h)، والشفاء للقاضي عياض

(1) منه نسخة ناقصة في لكتو بالهند، ومصورة عنها في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم (9516).

(ت544هـ): عقد الفصل الثالث عشر من الباب الثالث في بيان أسمائه صلى الله عليه وسلم، وزاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم (ت751هـ): عقد الفصل الحادي عشر في ذكر الأسماء النبوية والثاني عشر في شرحها، ولم يقصد الجمع الاستيعاب، وإنما اكتفى بذكر الأشهر منها، وبيان معانيها، والإكليل في استنباط التنزيل للسيوطي (ت911هـ): ذكر في آخره فصلاً بعنوان: وفي القرآن من أسماء النبي صلى الله عليه وسلم سبعون اسماً، وسبل الهدى والرشاد للصالحي (ت942هـ): من أكبر كتب السيرة النبوية وأوسعها، وأشملها وأجمعها، وجعل الباب الثالث في ذكر ما وقف عليه من أسمائه الشريفة صلى الله عليه وسلم وشرحها وما يتعلق بها من الفوائد، واعتمد فيه النقل عن القاضي عياض والعزبي وابن دحية وابن سيد الناس والسيوطي والسخاوي والبلقيني وربما نقل عن غيرهم.

منهج البحث

سلكت في البحث المنهج الوصفي والمنهج النقدي، وبيان ذلك كما يأتي:

1. المنهج الوصفي: في التعريف بالأسماء النبوية وطرق اشتقاقها، وبيان مواردها.
2. المنهج النقدي: في التحقق من صحة الموارد، وسبل تقييمها وتقويمها، وترتيبها حسب الأولي.

الدراسات السابقة

على أهمية هذا الموضوع فإنني لم أقف على من بحثه بحثاً مستفيضاً شافياً، وغاية ما وقفت عليه الدراسات التي عنيت بجمع الأسماء الواردة في القرآن والسنة، أما في دراسة الموارد من حيث الصحة والتعويل، -وهو مجال هذا البحث- فلم أقف على دراسة سابقة في ذلك، وأهم الدراسات المعنية بالأسماء النبوية:

1. كتاب أسماء النبي صلى الله عليه وسلم في القرآن والسنة لعاطف قاسم أمين المليجي، (1419هـ، بيروت: مكتبة عالم الفكر)، جمع فيه جملة من الأسماء النبوية،

بلغت 49 اسمًا، ومع أن عددها قليل -مقارنة ببقية كتب الأسماء- لكن المؤلف التزم أخذها من القرآن والسنة، وبذلك يكون قد اعتمد أهم الموارد الأسمائية، لكنه لم يتكلم عن بقية الموارد التي اعتمدها العلماء، وجمع في آخر فصل الأسماء التي ذكرها العلامة يوسف النبهاني في كتابه الأسمى، ورتبها ترتيبًا معجميًا، دون التعرض لشرحها أو بيان مواردها.

2. كتاب الموفى في معرفة أسماء ونعوت المصطفى صلى الله عليه وسلم، لمحمد خروبات، (1429هـ، مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية)، من أهم كتب الأسماء التي عنيت بجانب الأسماء الواردة في الكتب السابقة، فقد تتبع جملة من المصادر المهمة في هذا الباب، وجمع منها قرابة 60 اسمًا من الأسماء الواردة في التوراة والإنجيل والزبور، عربيةً وأعجميةً، إلى جانب الأسماء التي أخذها من كتب الأسماء السابقة، فكان جملة ما أورده في كتابه 367 اسمًا، ومما يؤخذ على الكتاب طريقة ترتيبه، فالوصول إلى الاسم فيه شاق بسبب منهجه في ترتيب الأسماء، وكذلك تكرار بعض الأسماء فيه، وبعض المآخذ المنهجية في اعتماد الاسم، وسيأتي الكلام عنها تفصيليًا في المبحث الأول.

3. كتاب أسماء النبي صلى الله عليه وسلم دراسة لغوية في المنهج والبنية والدلالة، لخالد فهمي، (1439هـ، القاهرة: دار البشير)، وهو -كما يظهر من عنوانه- معنيٌّ بالجانب اللغوي والاشتقائي في بيان الأسماء، وقسمه مؤلفه إلى قسمين: قسم لدراسة الأسماء دراسة لغوية (فيلولوجية)، وقسم لدراستها دراسة لغوية (لسانية)، وكتابه بديع ومرجع أصيل في باب الاشتقاق والتأصيل اللغوي للأسماء، ولكنه لم يتعرض لما يتعلق بموارد الأسماء من حيث الاستدلال والاستشهاد.

4. كتاب الغسول في أسماء الرسول صلى الله عليه وسلم، لمحمد بن يوسف بن أطفيش الجزائري، (1440هـ، القاهرة: دار السلام)، وهو من أوسع كتب الأسماء النبوية، إذ حوى 865 اسمًا، لكن عليه بعض المآخذ المنهجية، فقد قسم كتابه إلى قسمين:

قسم جمع فيه ما عُرف بلام التعريف من الأسماء النبوية، وقسم جمع فيه ما لم يعرف بها، فهو يفرق بين الاسمين المتماثلين إذا وجد أحدهما معرفاً والآخر منكرًا، ولا شك أن هذا التفريق غير دقيق في ميزان العلم، كما أن غالب ما يستدل به في موارد الأسماء ينقله عن سبقه ممن ألف في هذا الباب، ولم يتعرض لنقد الموارد والكلام عنها، كما هو شأن هذا البحث.

5. كتاب تحفة المحبين بشرح أسماء سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم، للشيخ نزار حمادي، (2020م، تونس: دار الإمام ابن عرفة)، وقد جمع فيه 32 اسمًا، كان قد انتخبها العلامة مصطفى البيحياوي وعلقت على جدران مسجد الإمام الباقراني في الشارقة، وقد انتخب غالب الأسماء من كتاب تذكرة المحبين للرصاص، وربما تعرض في بعضها لبيان مورده، ولكن الغالب إغفال ذلك، إذ قصد الكتاب شرح الأسماء وبيان طرق التخلق بها، دون تفصيل في المعاني اللغوية والاستدلال الشرعي لها، ولذلك كان صغير الحجم عظيم النفع.

ويظهر من الدراسات السابقة أن موضوع البحث التخصصي لم يطرق في أي منها، وأن هذا البحث جديد في بابه لم أجد من سبق له، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والحمد لله على فضله وإحسانه.

المبحث الأول: التعريف بالأسماء النبوية ومواردها

المطلب الأول: التعريف بالأسماء النبوية وتقسيماتها

تعريف الاسم: أصل الاسم في اللغة مأخوذ من الوسم وهو العلامة والأمانة، فالاسم العلامة المميزة للمسمى عن غيره، وقيل: من السمو، وهو الرفعة والعلو، كما قال ابن فارس: "وَيُقَالُ إِنَّ أَصْلَ اسْمٍ: سَمَوٌ، وَهُوَ مِنَ الْعُلُوِّ، لِأَنَّهُ تَنْوِيهٌ وَدَلَالَةٌ عَلَى الْمَعْنَى (Ibn Fāris, 1979)".

أما حده الاصطلاحي: فقد قيل: إنه لا حدَّ له، ولهذا لم يحده سيبويه، وإنما اكتفى فيه بالمثل، فقال: "الاسم: رجل وفسر وحائط (Sībawayh, 1408h)"، وقيل: "كلمة يُسَنَدُ ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها (Ibn Mālik, 1410h)"، وقيل: "كل لفظ دل على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدل بينيته لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى (Ibn Al-Anbārī. 1420h)".

ولا شك أن ما قالوه في تعريف الاسم يريدون به الاسم الذي هو قسيم الفعل والحرف في كلام العرب، أما الاسم في الاصطلاح الذي نحن بصدده إنما يتعلق بالاسم العلم على الإنسان، ويخص به المقصود بالبحث -وهو النبي صلى الله عليه وسلم- وفيما يأتي بيان تعريف اسمه صلى الله عليه وسلم، وما يراد بالأسماء النبوية.

فالمقصود بالأسماء النبوية: هي الأسماء التي تطلق على النبي صلى الله عليه وسلم ويصح أن تكون علمًا عليه، ولا يكون فيها ما يشعر بوصفه صلى الله عليه وسلم بما لا يليق، ولا يلزم منها اختصاصه بها، بل يمكن تقسيمها من حيث الاختصاص إلى ثلاثة أقسام: الأول: ما هو خاص به كاسمه العلم عليه محمد وصاحب المقام المحمود وصاحب الوسيلة وغيرها، والثاني: ما خلعه الله عليه، وشرفه به من أسمائه الحسنى ووصفه به من صفاته العلى -بحسب تعبير القاضي عياض (Iyād, 1407h)- كالرؤوف والرحيم والكريم وغيرها، ومنها ما يشترك فيه مع غيره من الأنبياء والمرسلين، كني الله وخليل الله وكليم الله وغيرها، ومنها ما يشترك فيه مع عامة الناس وإنما يسمى به لبلوغه فيه الكمال ولكونه القدوة فيه، كالصادق والعابد وغيرها.

ويمكن تقسيم الأسماء النبوية أيضًا من حيث النصُّ عليها إلى ثلاثة أقسام: الأول: المنصوص عليه اسمًا، كمحمد وأحمد وغيرهما، والثاني: المنصوص عليه وصفًا، كالحاكم والبارقليط والمعلم وغيرها، والثالث: غير المنصوص عليه الذي أثبت له من وصف الصحابة مثلًا، كإمام الخير وخير هذه الأمة وغيرهما، أو الذي أجمع عليه عرفًا، كنسبته إلى أحد آبائه، أو مولده أو مهاجره أو غير ذلك، والاعتداد بهذا القسم من حيث تقرير النبي صلى

الله عليه وسلم، فتكون الأقسام الثلاثة من المنصوص عليه، على تفاوت درجات النص ومكانه من القبول.

ثم إن العلماء اجتهدوا قديماً وحديثاً في جمع الأسماء وإحصائها، فقال قوم: إنها تسعة وتسعون كعدة أسماء الله الحسنى (Al-Harrāli)، وبلغ بها آخرون ألف اسم، فقالوا: إن لله ألف اسم ولرسوله صلى الله عليه وسلم ألف اسم، كما اشتهر به جماعة من الصوفية، وبلغ بها آخرون أزيد من ألفي اسم (Al-Munāwī, 1434h)، والصحيح أن الجزم بعدد معين لا دليل عليه، فالأسماء المنصوص على اسميتها قليلة، وغالب ما يذكر من الأسماء إنما هو وصف دل عليه دليل صحيح أو ضعيف، وقد يمكن في الوصف الواحد اشتقاق أسماء متعددة، فكما قال القاضي عياض في صفة العلم: "ومن أسمائه تعالى: العليم والعلام وعالم الغيب والشهادة، ووصف نبيه صلى الله عليه وسلم بالعلم، وخصه بمزية منه فقال: (وعلمك ما لم تكن تعلم) [النساء: 113]" (Iyād, 1407h)، فلم يحدد القاضي عياض الاسم المأخوذ من هذه الآية، وترك الأمر ليبين أن الاشتقاق يجوز أخذ أسماء من صفة العلم، كالعالم، والمتعلم، والمعلم، والعلام، والعليم، وأورد بعض العلماء منه: العالم بالحق، والمتعلم بالحق (Al-Harrāli)، وكلها راجعة إلى صفة واحدة، وقد يقول قائل: إن اسماً منها يغني عن غيره، ويقول آخر: في كل تصريف معنى ليس في غيره، وهكذا تكثر الأسماء ويصعب إمكان حصرها وتقييدها، ولعل هذا هو الذي أنتج لنا تمايزاً كبيراً في كتب الأسماء من حيث مادتها والجديد فيها.

ولعل من أهم الفروق بين الأسماء النبوية والأسماء الحسنى الإلهية في هذا الباب: أن الأسماء الحسنى -بالاتفاق- توقيفية لا يصح الاجتهاد فيها، ولا يطلق على الله تعالى اسم لم يسم به نفسه، وإن صح اتصافه بصفة ذلك الاسم وورودها وصفاً له تعالى، بخلاف الأسماء النبوية، فكما تقدم أن غالبها إنما هو وصف اشتق منه الاسم، وهذا ما جعلها تزيد في العدد على الأسماء الإلهية، والمتأمل يجد أن جميع الأسماء النبوية دالة على الله تعالى،

وعلى كمال ربوبيته لعبده الكامل في عبوديته، فكل اسم للنبي صلى الله عليه وسلم يرجع وصفاً حمدياً من جهةٍ ما إلى الذات العلية، عرف ذلك من عرفه وجهله من جهله.

المطلب الثاني: معايير اعتماد الاسم النبوي، ومطاباً الخطأ فيه

لو لم يكن لموارد الأسماء النبوية معايير تقننها وتضبطها لما كان للأسماء النبوية حد تقف عنده؛ لأن الكمالات المحمدية لا انحصار لها، لذا كان القرآن الكريم والسنة النبوية هما المصدر الأول لموارد الأسماء، وبما أن غالبها راجع إلى وصف - كما مر قريباً في وصف العلم - فإن صحة الاشتقاق عامل ضروري في صحة أخذ الاسم من المورد، فلو وقع الخلل في الاشتقاق لربما أوصل إلى معنى غير صحيح، أو على الأقل غير وارد شرعاً، ومن خلال النظر في كتب الأسماء نجد أن الخلل الذي وقع فيه بعض المؤلفين راجع إلى اختلال أحد هذه المعايير:

- **صحة المورد:** والمراد به كون المورد الذي أخذ منه الاسم صحيحاً، كأن يكون قرآنياً، أو متواتراً، أو حديثياً صحيحاً، أو مجمماً عليه عرفاً.
- **صحة الاشتقاق:** والمراد به كون الاشتقاق صحيحاً على قواعد الاشتقاق اللغوي، بحيث لا يُشتق اسمٌ فاعلٍ مما حقه أن يكون الاسمُ منه اسمٌ مفعولٍ أو العكس، أو ما أشبه ذلك.
- **ضبط النقل:** والمراد منه أن من نقل الاسم من غيره أجاد نقله دون تغيير في مبناه، أو رواية له بما يظنه معناه، وسواء كان المنقول منه نصّاً شرعياً، أو من الكتب السماوية السابقة، أو من كتب الأسماء التي نقل عنها المؤلف المتأخر.
- **عدم إيهامه النقص:** والمراد منه ألا يقتطع الاسم من سياقه، فيكون باجترائه موهماً نقصاً لا يصح نسبته لرسول الله صلى الله عليه وسلم، أو تصح نسبته مؤولاً لا صريحاً، فما كان كذلك، فالغنى عنه أولى، ودفع مفسدة النقص عنه صلى الله عليه وسلم أولى من جلب مصلحة إيراد اسم له معنى صحيح تأويلاً.

ولعل التمثيل على الخطأ الذي يقع باختلال أحد هذه المعايير يوضح أهمية العناية بها، ويكشف عن دورها في صيانة الأسماء النبوية من الزيف والاختلال، فمن ذلك:

● فمن اختلال معيار صحة المورد:

ذكر البلقيني (Al-Bulqīnī, 1435h) اسم: أكثر الرسل تبعًا، وأخذه من حديث مسلم: «وَأَنَا أَكْثَرُ الْأَنْبِيَاءِ تَبَعًا» (Muslim, 1991)، فرواه بتغيير لفظه إلى: «وَأَنَا أَكْثَرُ الرُّسُلِ تَبَعًا»، وكذا صنع القسطلاني (Al-Qasṭallānī)، وابن أطفيش (Ibn Al-Fayyash, 1440h) والنهباني (Al-Nabhanī, 1421h) في اسم: أكثر الناس تبعًا، أخذوه من الحديث نفسه، ولا شك أن المعنى صحيح، فهو صلى الله عليه وسلم أكثر الناس تبعًا، ولفظ: الأنبياء والرسل يترادفان ما لم يكن السياق دالًا على الفرق بينهما، ولكن مورد الاسم غير صحيح، فلا يصح أخذ الاسم منه، ويعني عنه اسم: أكثر الأنبياء تبعًا.

وأورد محمد خروبات (Kharrūbat, 1429h) اسم: السالف والسلف وجعلهما واحدًا، والمورد الذي أخذهما منه قوله صلى الله عليه وسلم لابنته فاطمة عليها السلام: «فَاتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي، فَإِنَّهُ نِعْمَ السَّلْفُ أَنَا لَكَ» (Al-Bukhārī, 1422; Muslim, 1991)، وقوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَرَادَ رَحْمَةً أُمَّةٍ مِنْ عِبَادِهِ، قَبَضَ نَبِيَّهَا قَبْلَهَا فَجَعَلَهُ لَهَا فَرْطًا وَسَلَفًا بَيْنَ يَدَيْهَا» (Muslim, 1991)، واسم السلف صحيح المورد ويعني عن السالف الذي لا دليل عليه.

وجعل مورد اسم القدوس (Kharrūbat, 1429h) قول ورقة بن نوفل له صلى الله عليه وسلم: «قُدُوسٌ قُدُوسٌ، وَالَّذِي نَفْسُ وَرَقَةَ بِيَدِهِ لَعِنَ كُنْتَ صَدَقْتَنِي يَا خَدِيجَةُ لَقَدْ جَاءَهُ النَّامُوسُ الْأَكْبَرُ الَّذِي كَانَ يَأْتِي مُوسَى» (Ibn Hisham, 1375h)، والذي يظهر أن ورقة لم يقصد مناداته بهذا الاسم، وإنما ذكر الله تعالى، ويؤيده قول عداس ذلك لخديجة

رضي الله عنها، فقد قال لها: «قُدُوسٌ قُدُوسٌ، مَا شَأْنُ جِبْرِيلَ يُذَكِّرُ بِهَذِهِ الْأَرْضِ الَّتِي أَهْلُهَا أَهْلُ الْأَوْثَانِ» (Al-Bayhaqī, 1405h).

وأورد اسم: المنبسط، واستدل عليه بقول علي رضي الله عنه في وصفه صلى الله عليه وسلم، قال: «كَانَ أَوْسَعَ النَّاسِ صَدْرًا، وَأَصْدَقَ النَّاسِ هَجَجَةً، وَأَلْيَنَهُمْ عَرِيكَةً، وَأَكْرَمَهُمْ عِشْرَةً» (Al-Tirmithī, 1996)، فهذا اللفظ لم يرد في النص المستشهد به، إنما أخذه بالمعنى، والاستدلال بالمعنى لا يصح كما سبق بيانه؛ لأنه لا حد له في الأوصاف النبوية التي يمكن أخذ الأسماء منها.

ومن هذا القبيل ما كان مَورده ضعيفًا جدًّا، أو منكرًا، أو موضوعًا، وسيأتي الحديث عنه في المبحث الثاني.

• ومن اختلال معيار صحة الاشتقاق:

ما ذكره محمد خروبات في الأسماء:

الأجمع (Kharrūbat, 1429h): أخذه من وصفه صلى الله عليه وسلم في التوراة: «وَأَجْمَعُ بِهِ بَعْدَ الْفُرْقَةِ» (Iyād, 1407h)، وحقه أن يكون: الجامع، أو المجموع به.
الأرفع (Kharrūbat, 1429h): أخذه من وصفه صلى الله عليه وسلم في التوراة: «وَأَرْفَعُ بِهِ بَعْدَ الْحَمَالَةِ» (Iyād, 1407h)، وحقه أن يكون: الرفع، أو المرفوع به.
الرافع الذكر (Kharrūbat, 1429h): أخذه من قوله تعالى: (ورفعنا لك ذكرك) [الشرح:4]، وحقه أن يكون: الرفيع الذكر، أو المرفوع الذكر.

المتلو الآيات (Kharrūbat, 1429h): أخذه من قوله تعالى: (يتلو عليهم آياتك) [هود:15]، وحقه أن يكون: التالي الآيات.

• ومن اختلال معيار ضبط النقل:

اسم: أحاد (Ibn Al-'ashshāb, 1436h): نقله ابن دحية عن السفر الخامس من التوراة، ثم تعقبه بأنه ليس بين الحاء والذال ألف، وإنما ذلك بسبب تفخيمهم الحاء،

وتبعه على نقله: البلقيني (Al-Bulqīnī, 1435h)، والصالحى (Al-Ṣaliḥī, 1414h)، وابن أطفيش (Ibn Al-Fayyash, 1440h)، والنبهاني (Al-Nabhanī, 1421h).
 واسم: آخرماخ، وأخوناخ، والذي يظهر أنهما مصحفان من اسم: أخوماخ، وهو اسم أعجمي منقول عن صحف شيث عليه السلام (Al-Suyūṭī, 1421h)، ومعناه: صحيح الإسلام، والذي يقوي احتمال تصحيفه أنه لم ينقل آخرماخ إلا الصالحى (Al-Ṣaliḥī, 1414h) ونقل أخوناخ ابن أطفيش (Ibn Al-Fayyash, 1440h) والنبهاني (Al-Nabhanī, 1421h)، وكلهم ينقلون عن السيوطي، الذي أورد الاسم: أخوماخ وعزاه للعزني (Al-Suyūṭī, 1405h; Al-Suyūṭī, 1421h)، فوافقه الصالحى في شطر الاسم الثاني، ووافقه ابن أطفيش والنبهاني في شطره الأول.

واسم: البرقليطس، والبرقليطيس، والبرقيطس، والبارقليط، والفارقليط، كلها معرّب بيركليت (Kharrūbat, 1429h)، وهي اسم واحد، اختلف باختلاف نطقه، والأشهر فيه: البارقليط، ومعناه: روح الحق المفرق بين الحق والباطل (Iyād, 1407h)، السريع المبادر إلى طاعة ربه (Kharrūbat, 1429h).

ومثله: بمؤذماذ⁽²⁾، ومادماذ، وماذماذ، ومؤذماذ، وموذموذ، وميذميذ، كلها راجعة إلى اسم واحد مختلف في ضبطه، والراجح فيه: ماذماذ، الذي ذكره أكثر المؤلفين في الأسماء، وذكر بعضهم أنه محرف من اسمه الصريح (محمد) والله أعلم، وأما الاسم: بمأذمأذ فهو خطأ؛ لأن من أورده كتبه بباءين⁽³⁾، والإمام الصالحى أورده هكذا: (بمؤذ

(2) وهو والأسماء: (ماد ماد)، و(ماذ ماذ)، و(مؤذ ماذ)، و(موذ موذ)، و(ميذ ميذ)، كلها راجعة إلى اسم واحد مختلف في ضبطه، والله أعلم.

(3) ولعله تصحف عليه، فكتبه بباءين: (بمأذ بمأذ)، فإن الإمام الصالحى لما شرحه بين أن حروفه سبعة لا ثمانية: باء واحدة، وميمان، وألفان، وذالان، ومنه أخذت ضبطه، فقد ضبطه محقق تلخيص مختصر المستوفى (بمأذ مأذ)، وضبطه الصالحى بقوله: "بكسر الباء وسكون الميم وضم الهمزة وسكون المعجمة". سبل الهدى والرشاد، 441/1، وبما أن الخلاف بينهما في رسم الهمزة ألقاً أو واوًا فلا يكونان به اسمين مختلفين.

مأذ)، ولما شرحه بين أن حروفه سبعة لا ثمانية: باء واحدة، وميمان، وألفان، وذالان (Al-
(Al-Salihī, 1414h)، فالباء الثانية خطأ من الناسخ، والله أعلم.

واسم: زين من في القيامة، صوابه: زين من وافى القيامة، وهو الذي عليه كل من
أورده، إلا السخاوي، الذي نقله هكذا: زين من في القيامة (Al-Sakhawī, 1432h)،
ولعله تصحيف ناسخ، والله أعلم.

وأما ما وقع فيه من قلد البلقيني في نقل الأسماء فإنه ظاهر الخلل في النقل، فإن
البلقيني التزم إيراد الأسماء في النظم، ثم شرحها، والنظم يضطر الناظم لتغيير بعض
اللفظ والزيادة والنقص، وعذره أنه يستدرك بيان ذلك في الشرح، كما فعل في اسم:
صاحب الكوثر، الذي غيره إلى: ذو نحر معظم (Al-Bulqīnī, 1435h)، والناقل عنه
لا بد أن يتنبه لذلك، ويظهر الخلل من النقل المباشر في مثل اسم: السيف المخدم،
فإن مورده كما بينه البلقيني (Al-Bulqīnī, 1435h) في قول كعب بن زهير رضي الله
عنه بين يديه صلى الله عليه وسلم (Al-Bayhaqī, 1424h; Al-Tabarānī, 1404h;
Al-Haythamī, 1414h)

إِنَّ الرَّسُولَ لَنُورٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ وَصَارِمٌ مِّنْ سُيُوفِ اللَّهِ مَسْلُورٌ

ولفظ: المخدم - بمعنى: القاطع الماضي - جاء بما ليتم القافية، وليست من صلب
الاسم، ونقله عنه الصالحى (Al-Salihī, 1414h)، وابن أطفيش (Ibn Al-Fayyash, 1440h)،
والنبهاني (Al-Nabhanī, 1421h)، كما نقلوا اسم: السيف، فعدوها اسمين
مختلفين.

والأمثلة غيرها كثيرة، يضيق عن حصرها هذا البحث، وفيما ذكر كفاية إن شاء

الله.

• ومن اختلال معيار عدم إيهامه النقص:

اسم: الخائف (Kharrūbat, 1429h)، أورده محمد خروبات، ولم يورد دليلاً صريحاً على مورده، وإنما قال: "وقد ذكر هذا الاسم في أسمائه، وبوب عليه القاضي عياض في الشفا باباً سماه: خوفه ربه وطاعته له صلى الله عليه وسلم، وساق فيه من الشواهد الصحيحة الثابتة"، والظاهر أنه ليس اسماً له صلى الله عليه وسلم؛ لكونه -مطلقاً دون تقييد بخوفه من الله تعالى- يفيد معنى الجبن والخور، ولم يكن أحد أشجع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أشد بأساً منه، وإذا لم يقيد بخوفه من الله فإنه معنى غير لائق، والله أعلم.

واسم: الراضع، ذكره السخاوي (Al-Sakhawī, 1432h)، والقسطلاني (Al-Zurqānī, 1417h)، والصالحى (Al-Ṣaliḥī, 1414h)، وماء العينين (Māul'aynayn, 1431h)، وابن أطفيش (Ibn Al-Fayyash, 1440h)، والنبهاني (Al-Nabhanī, 1421h)، وقال الزرقاني: "الذي ظهرت له آيات وخوارق في رضاعه صلى الله عليه وسلم"، وقال: "وفيه نظر؛ لأنه ليس صفة تعظيم مع إشعاره باحتياجه، وقد يدفع بأن المراد: الراضع على صفة لم تقع لغيره من إلهامه العدل وأن له شريكاً وظهور آيات في رضاعه، حتى كأنه الراضع الذي لم يرضع أحد سواه (Al-Zurqānī, 1417h)"، وقال النبهاني: "قال بعض العلماء: في ذكر مثله نظر، ولذلك لم أنظمه في المنظومة (Al-Nabhanī, 1421h)"، وحتى إن صح ما وجه به فإن الاستغناء عنه أولى، فكما سبق أن دفع مفسدة النقص عنه صلى الله عليه وسلم أولى من جلب مصلحة إيراد اسم له معنى صحيح تأويلاً.

ومثله اسم: العائل، الذي أورده البلقيني (Al-Bulqīnī, 1435h)، والصالحى (Al-Ṣaliḥī, 1414h)، وابن أطفيش (Ibn Al-Fayyash, 1440h)، والنبهاني (Al-Nabhanī, 1421h)، وأخذوه من قوله تعالى: (ووجدك عائلاً فأغنى) [الضحى:8]، فلا شك أنه صلى الله عليه وسلم أكثر الناس افتقاراً إلى ربه وتذلاً له، ولكن هذا السم قد يشعر بالفقر والحاجة وقلة ذات اليد، -ومع أن هذه الأوصاف ليست عيوباً

في ذاتها- إلا أن الموصوف بما قد يتهم بالكسل وترك التعمّل وعدم القيام بالحقوق المترتبة عليها، والضعف عن قرى الضيف وغير ذلك، والنبي صلى الله عليه وسلم منزّه عن كل ذلك، بل ما عرف في البشرية من يعطي عطاءه، ولا من استأذنته الجبال أن تصير له ذهبًا غيره صلى الله عليه وسلم، ثم إن في المورد ما يرد هذا الاسم، فإن الله امتن عليه بإغنائه، ولو كان أخذه صحيحًا لصح أخذ اسم الضال من السورة نفسها، ولا يخفى قبحه، والله المستعان.

المبحث الثاني: موارد الأسماء النبوية

المطلب الأول: النص الصريح القرآني

قد يرد الاسم في القرآن صريحًا وهو أعلى الموارد وأقواها، لا سيما إن كان إيرادًا لاسمٍ علمي، لا لاسمٍ وصفي، كقول الله تعالى في اسم: محمد: (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل) [آل عمران: 144]، وفي قوله تعالى: (ما كان محمد أبا أحد من رجالكم) [الأحزاب: 40] وفي قوله تعالى: (وآمنوا بما نزل على محمد) [محمد: 2]، وفي قوله تعالى: (محمد رسول الله) [الفتح: 29]، وكذا في أسماء غيره، كاسم: أحمد، والبشير، والنذير، والسراج المنير، والمزمل والمدثر.

المطلب الثاني: لازم النص القرآني

قد يؤخذ الاسم من لازم النص القرآني، لا من صريحه، مثل أخذ ابن دحية اسم: الزكي من لازم قول الله تعالى: (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها) [التوبة: 103]، وقال: "والمزكّي لا يكون إلا زكّيًا" (Ibn Al-‘ashshāb, 1436h)، ونقده السيوطي بقوله: "وهو أخذ غير صحيح؛ فإن الوصف من زكّي مزكّي لا زكّي، نعم الاسم المذكور صحيح في حقه صلى الله عليه وسلم، ومعناه الطاهر (Al-Suyūti, 1405h; Al-Ṣalīhī, 1414h)"، ولا شك أن نقد السيوطي في محله، فأخذ الأسماء باللازم لا حصر له، ولا دليل صحيحًا عليه.

ومثله أيضًا صنيع محمد خروبات في اسم: رسول رب العالمين، فقد قال فيه: "وهو مأخوذ من قوله تعالى: (فأتيا فرعون فقولا إنا رسول رب العالمين) [الشعراء: 15]، وكذلك قال موسى، قال تعالى: (ولقد أرسلنا موسى بآياتنا إلى فرعون وملايه فقال إني رسول رب العالمين) [الزخرف: 45]" (Kharrūbat, 1429h)، فالآيات المستشهد بها تصف موسى عليه السلام بذلك، والنبي صلى الله عليه وسلم وإن كان موصوفًا بذلك من باب أولى، إلا أن الشاهد لا دليل فيه على تسميته بهذا الاسم.

المطلب الثالث: القراءات الشاذة

وقد يؤخذ الاسم من قراءة شاذة، والمقصود بالقراءة الشاذة التي لم تستوف شروط القراءة الصحيحة، وهي ثلاثة شروط: التواتر، وموافقة اللغة العربية ولو وجهًا ضعيفًا، وموافقة الرسم العثماني ولو احتمالًا⁽⁴⁾، وإذا فقد شرط منها صارت القراءة شاذة وإن صحت أسانيدها، ويؤخذ من القراءة الشاذة الترجيحات اللغوية والأحكام الفقهية عند بعض الفقهاء، وغير ذلك (Itr, 1414h)، وعليه فإن أخذ الأسماء النبوية منها لا مبرر في صحته. ومن الأمثلة على الأسماء النبوية المأخوذة من القراءات الشاذة: آية الله، من قوله تعالى: (إن الذين كفروا بآية الله لهم عذاب شديد) [آل عمران: 4]، على القراءة بإفراد (آيات)، قيل: المراد به: محمد صلى الله عليه وسلم (Al-Bulqīnī, 1435h)، وأبو المؤمنين، في قوله تعالى (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم) [الأحزاب: 6]، من قراءة أبي رضي الله عنه، فقد قرأ بعدها: (وهو أبُّ لهم) (Abdurrazzāq, 1419h)،

(4) قال ابن الجزري رحمه الله:

فكل ما وافق وجه نحو	وكان للرسم احتمالًا يحوي
وصحَّ إسنادا هو القرآن	فهذه الثلاثة الأركان

ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد، طبعة النشر في القراءات العشر، (المدينة المنورة: مكتبة دار الهدى، ط3، 1426هـ، تحقيق: محمد تميم الزعبي)، البيت 14، ص32.

والأُمِّيّ بفتح الهمزة، في قوله تعالى: (الذين يتبعون الرسول النبي الأمي) [الأعراف: 157]. في قراءة شاذة (Ibn Jinnī, 1419h)، والمعزز، في قوله تعالى: (لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزوه وتوقروه) [الفتح: 9]، بقراءة من قرأها بزيابن (Abu Ḥayyān, 1436h)، والمرغب في قوله تعالى: (وإلى ربك فرغب) [الشرح: 8] بقراءة زيد بن علي وابن أبي عبلة (Abu Ḥayyān, 1436h)، وغيرها.

المطلب الرابع: الحديث المقبول

وهو مثل القرآن في قبول الأسماء الصريحة الواردة منه، كحديث: «إِنَّ لِي أَسْمَاءً: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَحْمَدُ، وَأَنَا الْمَاجِي الَّذِي يَمْخُو اللَّهُ بِي الْكُفْرَ» (Al-Bukhārī, 1422h; Muslim, 1991)، والمقصود بالمقبول ما كان على منهج المحدثين مقبولاً صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً ضعفاً يسيراً منجراً، بحيث يمكن نسبته ولو مع ضعف إلى قائله، سواء كان حديثاً مرفوعاً أو موقوفاً، فكل ذلك مما يصح أخذ الأسماء النبوية منه.

مثاله: اسم الأحرّ، الوارد في قول قوم من الصحابة رضي الله عنهم عن كابس بن ربيعة: «مَا رَأَيْنَا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشْبَهَ مِنْهُ، إِلَّا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ أَحَرَ حُسْنًا مِنْهُ» (Al-Khaṭīb, 1985)، واسم الدامغ، الوارد في قول عليّ رضي الله عنه: «وَالدَّمَغِ جَيْشَاتِ الْأَبَاطِيلِ» (Al-Ṭabarānī)، فإن في إسناده ضعفاً، ولكنه ضعف محتمل، وقد توافر على إخراجه كل من السيوطي، والبلقيني، والصالح، وابن أطفيش، والنبهاني (Al-Suyūṭī, 1421h; Al-Suyūṭī, 1405h; Al-Nabhanī, 1421h; Al-Bulqīnī, Ṣāliḥī, 1414h; Ibn Al-Fayyash, 1440h; Al-Nabhanī, 1421h; Al-Bulqīnī, 1435h).

المطلب الخامس: الحديث المردود

لا يصح الحديث المردود أن يعد مورداً للأسماء النبوية، لأنه لا تصح نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يعرف مصدره، فإن تأكد وضعه وكذب راويه فهو أكد في الرد وأمعن في الرفض، وليس في الأسماء النبوية مما هذه صفته أمثلة كثيرة، ولا يعني ذلك أن الأسماء

الواردة فيها ترد مطلقاً ولا تقبل من أي وجه وإن صح معناها، بل لو كان لتلك الأسماء مورد آخر صحيح فلا شك أن الأخذ به متعين، ولا يذكر في مورد الاسم إلا الحديث المقبول.

فمن ذلك حديث: «اسمِي فِي الْقُرْآنِ مُحَمَّدٌ، وَفِي الْإِنْجِيلِ أَحْمَدُ، وَفِي التَّوْرَةِ أَحِيدُ، وَإِنَّمَا سُمِّيْتُ أَحِيدَ لِأَنِّي أَحِيدُ عَنِ أُمَّتِي نَارَ جَهَنَّمَ» (Iyād, 1407h) وهو حديث إسناده ضعيف جداً، وحكم عليه الشوكاني بالوضع (Al-Shawkānī).

المطلب السادس: الأثر الموقوف أو المقطوع

والآثار الموقوفة والمقطوعة أي: من كلام الصحابة والتابعين ليست على درجة واحدة من حيث الاعتماد والاحتجاج، فما كان منها موقوفاً من كلام الصحابة الكرام في وصفه صلى الله عليه وسلم مما لا معارض له من نصوص الشرع، أو مما لا يقال في العادة اجتهاداً، ولا يشعر بنقص في حق النبي صلى الله عليه وسلم فلا شك في صلاحيته مورداً للأسماء، ومنه قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: "حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق (Al-Bukhārī, 1422h; Muslim, 1991)"، أما كان من كلام التابعين فإنه أبعد من أن يحتج به، ولم يكن أرباب هذا العلم يعولون عليه إلا إن اقترن بقرينة تدل على أخذ الاسم من مورد آخر، كأن يرد في الكتاب أو السنة أو في كتب أهل الكتاب.

ويلتحق بذلك الأسماء الواردة في الآثار التي لا سند ولا زمام لها، فإن صح لها مورد غيرها أخذ به، وإلا توقف فيه، ولا ضمير من اعتماده إن كان معنى الاسم صحيحاً في نفسه، كما في قول كعب الأحبار: «اسْمُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ أَهْلِ الْجَنَّةِ عَبْدُ الْكَرِيمِ، وَعِنْدَ أَهْلِ النَّارِ عَبْدُ الْجَبَّارِ، وَعِنْدَ أَهْلِ الْعَرْشِ عَبْدُ الْحَمِيدِ، وَعِنْدَ سَائِرِ الْمَلَائِكَةِ عَبْدُ الْمَجِيدِ، وَعِنْدَ الْأَنْبِيَاءِ عَبْدُ الْوَهَّابِ، وَعِنْدَ الشَّيَاطِينِ عَبْدُ الْقَهَّارِ، وَعِنْدَ الْجِنِّ عَبْدُ الرَّحِيمِ، وَفِي الْجِبَالِ عَبْدُ الْخَالِقِ، وَفِي الْبَرِّ عَبْدُ الْقَادِرِ، وَفِي الْبَحْرِ عَبْدُ الْمُهَيِّمِ، وَعِنْدَ الْحَيْثَانِ عَبْدُ الْقُدُوسِ، وَعِنْدَ الْهَوَامِّ عَبْدُ الْغِيَاثِ، وَعِنْدَ الْوُحُوشِ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَعِنْدَ

السَّبَّاحِ عَبْدُ السَّلَامِ، وَعِنْدَ الْبَهَائِمِ عَبْدُ الْمُؤْمِنِ، وَعِنْدَ الطُّيُورِ عَبْدُ الْعَقَّارِ، وَفِي التَّوْرَةِ مُوَدُّ مُوَدُّ، وَفِي الْإِنْجِيلِ طَابَ طَابٌ، وَفِي الصُّحُفِ عَاقِبْتُ، وَفِي الزُّبُورِ فَارُوقُ، وَعِنْدَ اللَّهِ طَهَ وَيَسَ، وَعِنْدَ الْمُؤْمِنِينَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو الْقَاسِمِ لِأَنَّهُ يَفْسِمُ الْجَنَّةَ بَيْنَ أَهْلِهَا» (Al-Zurqānī, 1417h).

المطلب السابع: التوراة والإنجيل وسائر الكتب السابقة

وهي منجم غني بالأسماء النبوية، وبه تقوم الحجة على اليهود والنصارى الذين يجحدونه، وقد قال الله تعالى عمن آمن منهم بالنبي صلى الله عليه وسلم: (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ) [الأعراف:157]، ولعلمهم بوجود اسمه ووصفه في كتبهم ولخذلان الله لهم وقلة توفيقهم عمدوا إلى اسمه الشريف فأزالوه وحذفوه، وصحفوه وحرفوه، إمعاناً منهم في الكفر، ومبالغة في النكران، (وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) [يوسف:21]، (وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ) [التوبة:32]، فقيض الله من علماء المسلمين من بحث في الكتب المتقدمة واستخرج أسماء عديدة للنبي صلى الله عليه وسلم، أمثال الأئمة: العزفي وابن دحية والقاضي عياض وابن القيم والسيوطي وغيرهم، وبينوا ما لحق تلك الأسماء من التحريف والتصحيف والتغيير والتزييف، فخرجوا بجملة من الأسماء ما بين وصف عربي أو اسم أعجمي، ومن هذه الأسماء الأعجمية: مَاذُ مَاذُ، ومعناه: طيب طيب، وهو اسم توراني (Ibn Al-Qayyim, 1416h)، البَارْقَلِيْطُ، وهو بالرومية، ومعناه: روح الحق، الذي يفرق بين الحق والباطل (Iyād, 1407h)، أو: السريع المبادر إلى طاعة ربه (Al-Nabhanī, 1421h)، وَأَيَادُ وَكَيَا، وهو بالسريانية، ومعناه: أحمد، وهما اسمان إنجيليان (Iyād, 1407h)، وَرَزْبَايَالُ، وتعني: محمدًا، وهو في كتاب زكريا (Al-Māwardī, 1409h)، وغيرها من الأسماء.

وصنيع المؤلفين في الأسماء النبوية الاعتماد على هذا المصدر والاعتداد به، ولعل سبب ذلك أنه لا يتصور من أصحاب هذه الكتب أن يكذبوا بإيراد أسماء للنبي صلى الله عليه وسلم وقد اجتهدوا أن يحرفوا ما ورد منها.

المطلب الثامن: الأشعار التي مدح أو رثي بها النبي صلى الله عليه وسلم
وهذا المورد إنما يقبل منه ما قيل في حضرته صلى الله عليه وسلم؛ لأنه مكان البيان الشرعي، وتأخيره عن وقته لا يجوز، فما مدح به في حياته وأقره صار اسمًا وصفيًا شرعيًا؛ لأن التقرير من الأقسام الأصيلة في الأدلة الشرعية، ولو احتمل معنى فاسدًا لما أقره، كما في خير التي تغنت بقول الشاعر:

وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ

فنهاها النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقال لها: «لَا تَقُولِي هَكَذَا وَقُولِي مَا كُنْتِ تَقُولِينَ» (Al-Bukhārī, 1422h).

وأما ما رثي به وما مدح به بعد وفاته صلى الله عليه وسلم فإن كان من أصحابه العارفين به صح الأخذ به، كأخذ اسم (العطوف) (Al-Bulqīnī, 1435h) من قول حسان رضي الله عنه في مرثيته (Sindah, 1427h):

عَطُوفٌ عَلَيْهِمْ لَا يُثَيِّتِي جَنَاحَهُ إِلَى كَنَفٍ يَخْنُوعُ عَلَيْهِمْ وَيَمْهَدُ

وما كان من شعر غير الصحابة لا يكون اسمًا ما لم يعضده دليل آخر يشعر بصحته، مثل: اسم (الامر) الذي أخذه السيوطي (Al-Suyūtī, 1421h) من قول البوصيري رحمه الله في بردته (Al-Būṣīrī):

نَبِيْنَا الْآمُرُ النَّاهِي فَلَا أَحَدٌ أَبْرَّ فِي قَوْلٍ لَا مِنْهُ وَلَا نَعَمَ

فلما وجدنا له ما يعضده من كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم أخذنا به، وذلك في قوله تعالى: (يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ) [الأعراف: 157]، وفي قوله تعالى: (وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ) [طه: 132]، وقوله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» (Al-Bukhārī, 1422; Muslim, 1991).

المبحث الثالث: ترتيب الموارد وتقويمها

لا يخفى أن الموارد الأسمائية السابق ذكرها تتفاوت في درجات الثبوت ومراتب الاحتجاج، ويمكن تقسيمها في أعم الأحوال إلى مقبول ومردود، فيكون المقبول ما له أدنى حظ من إمكان الثبوت، فيشمل المتواتر القطعي، والصحيح والحسن والضعيف الضعيف اليسير، ويكون المردود ما لم يتوفر فيه أقل مقومات القبول، فيشمل الضعيف جداً والمنكر والموضوع المختلف، وهذه قسمة عامة قد لا يظهر فيها التفاوت في الموارد الذي قد يفيد في ترجيح اسم على غيره نظراً إلى قوة مورده.

ولذلك يمكن ترتيب الموارد السابقة حسب قوتها وثبوتها كما يأتي:

أولاً: الاسم العلم عليه صلى الله عليه وسلم، وهو: محمد، ثم يليه اسمه: أحمد، ولا ريب أنه أشهر أسمائه وأعظمها وأعلاها.

ثانياً: ما كان مورده قرآنياً صريحاً، أما ما كان من مفهوم النص فلا يصل إلى هذه المرتبة، وإن صح أخذ الاسم منه، وأما لازم النص القرآني فليس بمورد صحيح. ثالثاً: ما صح من القراءات الشاذة إسناداً ولم يتواتر، أو لم تتحقق فيه شروط القراءة الصحيحة، ومثله في الرتبة ما كان مورده حديثاً مقبولاً، ويتفاوت بحسب منهج المحدثين، فيكون الصحيح أقوى من الحسن، ويكون الحسن أقوى من الضعيف المنجبر، ويلتحق به ما كان من الآثار الموقوفة والمقطوعة، التي لها حكم الرفع.

رابعاً: ما مدح به في حضرته من الأشعار التي أقرها وقبلها، ثم يليه في الرتبة ما رثي به من أصحابه العارفين به، ولم يؤثر عن أحد إنكاره أو الاعتراض عليه.

خامساً: ما ورد في الكتب السابقة من أسمائه وأوصافه، مما اعتد به أهل هذا الشأن وقبلوه، ولم يكن فيه ما يشعر بالنقص من مقامه صلى الله عليه وسلم أو عدم تعظيمه.

الختامة

وفي ختام هذا البحث أخص ما حققه من نتائج، وما توصل إليه من توصيات، فيما يأتي:

أولاً: النتائج:

1. بيّن البحث المراد بالأسماء النبوية، وعرفها بأنها الأسماء التي تطلق على النبي صلى الله عليه وسلم ويصح أن تكون علمًا عليه، ولا يكون فيها ما يشعر بوصفه صلى الله عليه وسلم بما لا يليق، كما بين تقسيماتها، وما قيل في عددها.
2. قنن البحث معايير اعتماد الأسماء النبوية، ولخصها في أربعة معايير، وهي: صحة المورد الأسمائي، وصحة الاشتقاق، وضبط النقل، وعدم إبهام النقص.
3. أوقف البحث على مظان الخطأ في إقرار بعض الأسماء، وكون ذلك عائدًا إلى اختلال معايير اعتماد الأسماء النبوية، وساق أمثلة لأخطاء وقعت بسبب اختلال هذه المعايير ممن ألف في هذا العلم.
4. استخلص البحث الموارد الأسمائية من خلال الاستقراء التام لصنيع الأئمة المؤلفين في هذا العلم، وحصرتها في ثمانية موارد، وهي: النص القرآني الصريح، ولازم النص القرآني، والقراءات الشاذة، والحديث المقبول، والحديث المردود، والآثار الموقوفة والمقطوعة، والتوراة والإنجيل وسائر الكتب السابقة، والأشعار التي مدح أو رثي بها رسول الله صلى الله عليه وسلم.
5. رتب البحث الموارد الأسمائية بناء على تفاوت مراتب صحتها وأرجحيتها، على خمسة مراتب، وهي: الاسم العلم عليه صلى الله عليه وسلم، ثم ما كان مورده قرآنياً صريحاً، ثم ما صح من القراءات الشاذة وما كان مورده حديثاً مقبولاً، ثم ما مدح به صلى الله عليه وسلم في حضرته من الأشعار وما رثي به من أصحابه العارفين به، ثم ما ورد في الكتب السابقة من أسمائه وأوصافه، مما اعتد به أهل هذا الشأن وقبلوه.

ثانيًا: التوصيات:

- من خلال هذا البحث يحسن أن أوصي الباحثين وأهل العلم بما يأتي:
1. العناية بتحقيق التراث المخطوط من المكتبة الإسلامية عمومًا، ومن كتب الأسماء النبوية خصوصًا، فقد وقفت على كتب نفيسة في الأسماء النبوية لم تحقق بعد، من أشهرها كتاب: المستوفى في أسماء المصطفى صلى الله عليه وسلم، لأبي الخطاب ابن دحية الكلبي (ت633هـ) رحمه الله، وأرجوزة للمالقي (ت735هـ) رحمه الله، وأخرى للقرطبي المفسر (ت671هـ) رحمه الله، وأزيد من أربعين مؤلفًا غيرها أوردتها في مقدمة كتابي: مجمع الأنوار العلوية في معجم الأسماء النبوية.
 2. مزيد البحث في الاستدلال للأسماء النبوية المعتبرة، وفق ما ورد في المبحثين الثاني والثالث، فلا يزال أكثر الأسماء النبوية بحاجة إلى الاستدلال عليه، وبعض الأسماء المستدل لها قد يتوفر فيها أدلة أقوى من المستدل به في الكتب الأسمائية.
- وأسأل الله التوفيق لما يحبه ويرضاه، وأن يجعل أعمالنا صالحة خالصة مقبولة، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الكريم، وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

References

The Holy Quran

- Abdurrazzāq, Abo Bakr Al-Sanaānī. (1419h). *Tafsīr Abdurrazzāq*. Taḥqīq: Maḥmūd Abduh. (Ed). Bayrūt: Dār Al-Kutub Al-Elmiyyah.
- Abu Ḥayyān, Muḥammad Ibn Yūsuf Ibn Alī. (1436h). *Al-Baḥr Al-Muḥīṭ*. Taḥqīq: Mahir Ḥabbūsh And Others. (Ed). Dimashq: Dār Al-Risālah Al-Aālamīyyah.
- Al-Bayhaqī, Aḥmad Ibn Al-Ḥusayn. (1424h). *Al-Sunan Al-Kubrā*. Taḥqīq: Muḥammad Abdulqadir Aṭā. (3rd Edn). Bayrūt: Dār Al-Kutub Al-Elmiyyah.

- Al-Bayhaqī, Aḥmad Ibn Al-Ḥusayn. (1405h). *Dalāel Al-Nubuwwah*. (Ed). Bayrūt: Dār Al-Kutub Al-Elmiyyah. Al-Bukhārī, Muḥammad Ibn Ismāeīl. (2001). *Al-Ṣaḥīḥ*. Taḥqīq: Muḥammad Zuhayr Al-Nāsir. (Ed). Bayrūt: Dār Ṭawq Al-Najāh.
- Al-Bulqīnī, Abdulbasit Ibn Muḥammad. (1435h). *Al-Wafāa Bisharḥ Al-Istifāa Min Asmāa Al-Muṣṭafa*. Taḥqīq: Muḥammad Naeīmuddīn Al-Azharī. (Ed). Kuwait: Dār Al-Ḍiyāa.
- Al-Būṣīrī, Sharafuddīn Muḥammad Ibn Saeīd. (N.T). *Al-Burdah*. Taḥqīq: Yūsuf Al-Nabhanī. Ṭanjah: Dār Al-Ḥadīth Al-Kittaniyyah. Ibn Al-Athīr, Majduddīn Al-Jazarī. (1423h). *Al-Nihayah Fī Garīb Al-Ḥadīth Wa Al-Athar*. Taḥqīq: Alī Abdulḥamīd. (2nd End). Al-Dammām: Dār Ibn Al-Jawzī.
- Al-Ḥākīm, Muḥammad Ibn Abdullāh. (1411h). *Al-Mustadrak Ala Al-Saḥīḥayn*. Taḥqīq: Muṣṭafā Abdulqādir Aṭā. (Ed). Bayrūt: Dār Al-Kutub Al-Elmiyyah.
- Al-Ḥarrālī, Alī Ibn Aḥmad. (N.T). *Ibdāa Al-Khafā Fī Sharḥ Asmāa Al-Muṣṭafa*. Taḥqīq: Aḥmad Farīd Al-Mazīdī. Bayrūt: Dār Al-Kutub Al-Elmiyyah.
- Al-Haythamī, Nūruddīn Alī Ibn Abī Bakr. (1414h). *Majma 'a Al-Zawā'id Wa Manba 'a Al-Fawā'id*. Taḥqīq: Ḥusāmuddīn Qudsī. Al-Qāhirah: Maktabat Al- Qudsī.
- Al-Jakanī, Muṣṭafā Muḥammad Yaslam Al-Amīn. (1442h). *Majmaa Al-Anwār Al-Ulwiyyah Fī Muajam Al-Asmāa Al-Nabawiyyah*. (Ed). Makkah: Dār Al-Multazam.
- Al-Khaṭīb, Aḥmad Ibn Alī Al-Bagdadī. (1985). *Talkhiṣ Al-Mutashābih Fī Al-Rasm*. Taḥqīq: Sukaynah Al-Shihabī. (Ed). Dimashq: Dār Ṭilas.
- Al-Māwardī, Alī Ibn Muḥammad. (1409h). *A 'alām Al-Nubuwwah*. (Ed). Bayrūt: Dār Hilāl.
- Al-Munāwī, Zaynuddīn 'abdurra'auf. (1434h). *Al-Futūḥāt Al-Subḥāniyyah Fī Sharḥ Al-Durar Al-Saniyyah*. Taḥqīq: Omar Aāl Abbās. (Ed). Riyāḍ: Dār Al-Tawḥīd.

- Al-Nabhanī, Yūsuf Ibn Ismāeīl. (1421h). *Al-Asmā Fīmā Lsayyidinā Muḥammad Min Al-Asmāa*. (Ed). Bayrūt: Dār Al-Fikr.
- Al-Qaṣṭallanī, Aḥmad Ibn Muḥammad. (N.T). *Al-Mawāhib Al-Ladunniyyah*. Al-Qāhirah: Al-Maktabah Al-Tawqīfiyyah.
- Al-Sakhawī, Muḥammad Ibn Abdurrahmān. (1432h). *Al-Qawl Al-Badīa Fi Al-Ṣalāt Alā Al-Shafīa*. Taḥqīq: Muḥammad Awwāma. (3rd Edn). Jeddah: Dār Al-Minhaj.
- Al-Ṣaliḥī, Muḥammad Ibn Yūsuf. (1414h). *Subul Al-Hudā Wa Al-Rashād*. Taḥqīq: Aādil Abdulmaujūd Wa Alī Muaawwad. (Ed). Bayrūt: Dār Al-Kutub Al-Elmiyyah.
- Al-Shawkānī, Muḥammad Ibn Alī. (N.T). *Al-Fawāid Al-Majmūaah Fī Al-Aḥādīth Al-Mawḍūaah*. Taḥqīq: Abdurrahmān Al-Muaallimī. Bayrūt: Dār Al-Kutub Al-Elmiyyah.
- Al-Suyūtī, Jalāluddīn Abdurrahmān Ibn Abī Bakr. (1421h). *Al-Nahjah Al-Sawīyyah Fī Al-Asmāa Al-Nabawīyyah*. Taḥqīq: Abdullāh Bājūr. (Ed). Al-Qahirah: Al-Dār Al-Miṣriyyah Al-Lubnāniyyah.
- Al-Suyūtī, Jalāluddīn Abdurrahmān Ibn Abī Bakr. (1405h). *Al-Riyād Al-Anīqah Fī Sharḥ Asmāa Khayr Al-Khalīqah*. Taḥqīq: Muḥammad Zaglūl. (Ed). Bayrūt: Dār Al-Kutub Al-Elmiyyah.
- Al-Ṭabarānī, Sulaymān Ibn Aḥmad. (1404h). *Al-Mujam Al-Kabīr*. Taḥqīq: Hamdī Al-Salafī. (2nd End). Al-Qāhirah: Maktabat Ibn Taymiyyah.
- Al-Ṭabarānī, Sulaymān Ibn Aḥmad. (N.T). *Al-Mujam Al-Awsaṭ*. Taḥqīq: Ṭariq Awaḍ Wa Abdulmuḥsin Al-Ḥusaiynī. Al-Qāhirah: Dār Al-Ḥaramayn.
- Al-Tirmithī, Muḥammad Ibn Iīsa Ibn Saurah. (1996). *Sunan Al-Tirmithī*. Taḥqīq: Bashshār Awwād. (Ed). Bayrūt: Dār Al-Garb Al-Islāmī.
- Al-Zurqānī, Muḥammad Ibn Abdulbāqī. (1417h). *Sharḥ Al-Zurqānī Alā Al-Mawāhib Al-Ladunniyyah*. (Ed). Bayrūt: Dār Al-Kutub Al-Elmiyyah.

- Ibn Al-Anbārī. Abdurrahmān Ibn Muḥammad. (1420h). *Asrār Al-Arabiyyah*. (Ed). Dār Al-Arqam Ibn Abī Al-Arqam.
- Ibn Al-Arabī, Al-Qaḍī Abū Bakr. (1429h). *Aḥkam Al-Quraān*. Taḥqīq: Muḥammad Abdulqādir Aṭā. (4th Edn). Bayrūt: Dār Al-Kutub Al-Elmiyyah.
- Ibn Al-‘ashshāb, Abdullāh Ibn Muḥammad. (1436h). *Talkhiṣ Mukhtaṣar Al-Mustawfā Fi Asmāa Al-Muṣṭafā*. Taḥqīq: Nūruddīn Al-Idrīsī. (Ed). Riyāḍ: Dār Al-Tawḥīd.
- Ibn Al-Fayyash, Emḥammad Ibn Al-Ḥajj Yūsuf. (1440h). *Al-Gasūl Min Asmāa Al-Rasūl*. Taḥqīq: Fathī Bū Ajilah. (Ed). Al-Qahirah: Dār Al-Salām.
- Ibn Al-Jazarī, Muḥammad Ibn Muḥammad Ibn Muḥammad. (1426h). *Ṭayibat Al-Nashr*. Taḥqīq: Muḥammad Tamīm Al-Zuabī. (3rd End). Al-Madīnah: Maktabat Dār Al-Huda.
- Ibn Al-Qayyim, Muḥammad Ibn Abī Bakr. (1416h). *Hidāyat Al-Ḥayārā Fī Ajwibat Al-Yahūd Wa Al-Naṣārā*. Taḥqīq: Muḥammad Al-Ḥajj. (Ed). Jiddah: Dār Al-Qalam.
- Ibn ‘asākir, ‘alī Ibn Al-Ḥasan Ibn Hibat-Allah. (1415h). *Tarīkh Dimashq*. Taḥqīq: Amr Al-Amrawī. Bayrūt: Dār Al-Fikr.
- Ibn Fāris, Aḥmad Al-Qazwīnī Al-Rāzī. (1979). *Mu‘jam Maqāyīs Al-Lughah*. Taḥqīq: ‘abdussalām Hārūn. Bayrūt: Dār Al-Fikr.
- Ibn Hisham, ‘abdulmalik Al-Ma‘āfri. (1375h). *Al-Sīrah Al-Nabawiyyah*. Taḥqīq: Muṣṭafā Al-Saqqā. (2nd Edn). Miṣir: Maṭba‘aat Muṣṭafā Al-Bābī.
- Ibn Jinnī, Abu Al-Fath Uthmān. (1419h). *Al-Muḥtasab*. Taḥqīq: Muḥammad Abdulqādir Aṭā. (Ed). Bayrūt: Dār Al-Kutub Al-Elmiyyah.
- Ibn Mālik, Muḥammad Ibn Abdullah Al-Ṭaeī. (1410h). *Sharḥ Tashīl Al-Fawāid*. Taḥqīq: Abdurrahmān Al-Sayyid Wa Muḥammad Al-Makhtūn. Miṣr: Dār Hajar.

- Itr, Nūruddīn Muḥammad. (1414h). *Ulūm Al-Quraān Al-Karīm*. (Ed). Dimashq: Maṭbaat Al-Sabāh.
- Iyād, Al-Qāḍī Al-Sabtī. (1407h). *Al-Shifā Bitaarīf Ḥuqūq Al-Muṣṭafā*. (2nd Edn). ‘amman: Dār Al-Fayḥāa.
- Kharrūbat, Muḥammad. (1429h). *Al-Mūfā Fi Asmāa Wa Nuoūt Al-Muṣṭafā*. (Ed). Murrakish: Al-Maṭbaah Al-Waṭaniyyah.
- Māul‘aynayn, Ibn Al-Shaykh Muḥammad Faḍil. (1431h). *Mulaththithat Al-Ḥabīb*. Taḥqīq: Bassām Bārūd.
- Malakāwī, Aḥmad Muḥammad Khalīl. (1413h). *Bashariyyat Al-Masīḥ Wa Nubuwwat Muḥammad Fī Nuṣuṣ Kutub Al-‘ahdayn*. (Ed). Riyāḍ: Jāmi‘aat Al-Malik Su‘aūd.
- Muslim, Ibn Al-Ḥajjāj Al-Qushayrī. (1991). *Al-Ṣaḥīḥ*. Taḥqīq: Muḥammad Fu‘ād ‘abd Al-Bāqī. (Ed). Bayrūt: Dār Iḥyā’ Al-Turāth Al-‘arabī.
- Sībawayh, Amr Ibn Uthmān. (1408h). *Al-Kitāb*. Taḥqīq: Abdussalām Harūn. (3rd Edn). Al-Qahirah: Maktabat Al-Khānjī.
- Sindah, Abdullah. (1427h). *Dīwān Ḥassān Ibn Thabit*. (Ed). Bayrūt: Dār Al-Maarifah.